المقاربة الأمنية الأمريكية في الحرب على الإرهاب

الدكتور : شـــرقـــي مـحـمـود

أستاذ محاضر 'أ' كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة سعد دحلب - البليدة-

ملخص :

صرح الرئيس "باراك أوباما" في أول مقابلة تليفزيونية بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة الامريكية في العهدة الأولى، أجرتها معه قناة تلفزيون "العربية" الإخبارية، أن : "الحرب على "الإرهاب" قد انتهت نعم، إن صراع "معنا أم ضدنا"- ما يسمى بالحرب طويلة الأمد- التي يواجه فيها الغرب "المحب للحرية" قوى الظلام اللا محددة والتي تتضمن كل شيء بدءا من تنظيم القاعدة وحتى عناصر الكفاح الوطني الفلسطيني تحت مسمى "الفاشية الإسلامية" قد تم وقفها إن ما تبقى هو ما يهم: إنه هزيمة المنظمات "الإرهابية". وهذه ليست حربا، ولكنها تحد إستراتيجي". من خلال ماسبق أطرح التساؤلات الأتية: ماهي الإستراتيجية المعتمدة خلال فترة إدارة الرئيس السابق "جورج ولكر بوش" في محاربة "الإرهاب" وهل عرفت تحولا في عهد إدارة الرئيس الحالي "باراك أوباما"؟ وهل باستطاعتنا القول أن الحرب على "الإرهاب" قد انتهت فعليا بعد التصريحات والإلتزامات التي قطعها الرئيس أوباما بعد انتخابه للعهدة الثانية؟

Abstract:

After he was elected as a president of the United States of America in the first mandate, president Barack Obama declared in the first interview after elections with Alarabiya News Network that yes; war on "terror" was ended and conflict "with or against us" what called –long term war- in which "freedom loving" West face undefined darkness forces that includes everything starting form Al-Qaeda till Palestinian national struggle fighters under the name of "Islamic Fascism" had been stopped and the rest does not matter, "terrorist" organizations had been defeated and this is not a war but strategic challenge. Through the above, I ask the following questions: What is the strategy adopted during the administration of former President George Walker Bush in the fight against "terrorism" Do you know a shift in the era of the current administration of President Barack Obama? Whether we can say that the war on "terrorism" has effectively ended after the statements and commitments?

مقدمـــة :

لقد أظهرت إدارة الرئيس الأميركي السابق "جورج ولكر بوش" مقدرة بارزة في إقناع الرأي العام الدولي باستراتيجيته التي سوف ينتهجها في محاربة الإرهاب، مستفيدا من التعاطف الدولي الواسع التي صاحبت أحداث 11 سبتمبر، فكانت فرصة تاريخية مهيئة لتقبل خيار الضربة الاستباقية أو الحرب الوقائية، أما الرئيس باراك أوباما فقد صرح في أول مقابلة تليفزيونية بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة الامريكية في العهدة الاولى، أجرتها معه قناة تلفزيون "العربية" أن الحرب على الإرهاب قد انتهت وإن صراع معنا أم ضدنا- ما يسمى بالحرب طويلة الأمد- التي تواجه فيها دول الغرب المحبة للحرية والسلام قوى الظلام اللامحددة والتي تتضمن كل شيء بدءا من تنظيم القاعدة وحتى عناصر المنظمات الفلسطينية تحت مسمى "الفاشية الإسلامية"، كما أطلق عليها الرئيس أوباما، قد تم وقفها وإن ما تبقى هو ما يهم المتمثل في هزيمة المنظمات "الإرهابية". وهذه ليست حربًا، ولكنها تحد إستراتيجي" حسب قوله.

لذا لقد اخترت لهذا المقال تصريح الرئيس أوباما الأول من نوعه لقناة تلفزيونية عربية لما ينطوي عليه من أهداف استراتيجية قريبة وبعيدة المدى في حربه على الارهاب للإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي اصبحت بمثابة "العقيدة "في سياستها الخارجية، لأنه بالنسبة لها النزاع القائم الذي لا تحكمه قواعد محددة وواضحة كل الوسائل المتاحة تظل مشروعة، وأن استخدامها يتوافق بالتأكيد مع قوانينها الداخلية والدولية، وهذا كله يندرج ضمن إطار الصراع العسكري الدولي، ضد الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا أمنيا مستمرا على الولايات المتحدة الأمريكية والعالم.

من خلال ماسبق نطرح التساؤلات الاتية: **ماهي الاستراتيجية المعتمدة خلال فترة ادارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ولكر بوش في محاربة "الإرهاب" ؟ وهل ستشهد تحولا في عهد ادارة الرئيس الحالي باراك أوباما ؟ وهل فعلا يمكن القول أن الحرب على "الإرهاب" قد انتهت بعدما أعلنها الرئس اوباما صراحة الالتزام بذلك بعد اعادة انتخابه للمرة الثانية؟**

الوضع القائم:

لقد أدى الإرتفاع الباهظ للتكلفة الإقتصادية والبشرية وتقلص الإمكانات الأمريكية بدفع الرئيس "براك اوباما" إلى الإعلان عن نهاية الحرب في العراق وأفغانستان وسحب قواته العسكرية، وهي وعود كان قد قطعها الرئيس على نفسه

خلال خوضه للحملة الإنتخابية للفوز بالعهدة الثانية، والهدف منها بطبيعة الحال إرضاء الشعب الأمريكي الذي يعاني حاليا من الأزمة المالية العالمية، وتراكم مديونتها في العالم حيث بلغت17 ترليون دولار، والحروب التي تورطت فيها لم تجلب للشعب الامريكي سوى الكثير من الخسائر المادية والبشرية، واتساع مجال الكراهية تجاهها لدى العديد من شعوب العالم خاصة لدى المسلمين والعرب.

وينتاب القلق العديد من المسؤولين الأمريكيين المعنيين بالحرب على الإرهاب، من بقاء وتوسع امتداد خطر تنظيم القاعدة، مع قرب انتهاء الحرب المعلنة من قبل الولايات المتحدة على أفغانستان، والتي مقرر لها أن تتوقف رسميا بداية عام 2014.

ويهدف هذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية إلى تغيير التوازن من قتال حركة طالبان على يد القوات الأمريكية إلى القوات العسكرية الأفغانية بحلول عام 2014، مع إبقاء الولايات المتحدة على تواجد قوات أمريكية قليلة بصفة دائمة لرصد وصد التهديدات المحتملة لتنظيم القاعدة في المنطقة، وهذا التحول يرمي إلى العمل ايضا على احتواء الاخطار التي قد تفرزها الأوضاع غير المستقرة من تلك المنطقة ومن أجل صيانة وتأمين المصالح الحيوية الأمريكية في تلك الدولة، في الوقت الذي يمكنها هذا الخيار التخفيض من الكلفة المادية والبشرية لهذه الحرب.

وللمحافظة على مصالحها الاستراتيجية في العالم، والاحتفاظ بالقوة الضاربة ضد ما تراه الإدارة الأمريكية تهديدا إرهابيا اعتمدت الخيارات الآتية:

إستراتيجية الضربات الاستباقية :

إن أحداث الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك ووزارة الدفاع (البنتاغون) يوم 11 سبتمبر 2001، اعتبرت تحولا خطيرا جدا في ظاهرة الإرهاب، فما حدث يعد نمطا جديدا من حيث دلالتها وقوتها التدميرية، ولقد استهدفت الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية ثلاث عمليات إرهابية كبيرة وهي: محاولة تفجير مركز التجارة العالمي في شهر فيبرا ير 1993، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في تنزانيا وكينيا في شهر أوت 1998، وهجمات نيويورك في 11 سبتمبر 2001 وقد كان في كل عملية تعرف تزايدا في عدد القتلى والدمار والخسائر الاقتصادية.

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أن التقدم التكنولوجي الحاصل في ميدان الوسائل التدميرية والتعقيد المتصاعد في المجتمعات الحالية، تدل كلها بأن

الإرهاب يمكن أن يحقق قفزة نوعية وكمية في المستقبل المنظور، فينتقل من عمليات خطف الطائرات واستعمال المتفجرات العادية وأخذ الرهائن والوصول الى مصادر الطاقة البترولية والغازية المتواجد أهمها في مناطق تصنف ضمن دول العالم الثالث، إلى استعمال الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية أو الإلكترونية ذات القدرة التدميرية الواسعة، والإرهاب الذي يملك هذه الإمكانيات سيسهل عليه عبور الحدود بنفس السهولة التي يعبر بها الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال وبذلك يصل الخطر مباشرة إلى الأرضي الأمريكية وحلفائها الغربيين.

كما أوضحت هذه الهجمات أن المخاطر لم تعد بعيدة عنها، مثلما كان الوضع عليه خلال الحرب الباردة وتطلق الولايات المتحدة على هذا اسم "الإرهاب المدمر" وهو خطر على المستوى العسكري لأنه يختلف عن النزاع العسكري التقليدي الخارجي، وهو شكل جديد تماما عن التجربة الأمريكية التي ستواجه هذا التحدي بصياغة هيكل أمني جديد.[1]

وأمام هذه التحديات قامت الإدارة الأمريكية برد عسكري على هجمات 11 سبتمبر حتى قبل أن تتجمع الأدلة الكافية عن المسئولين، فدفعت العالم إلى إنشاء تحالف دولي واسع النطاق، وإعلان الحرب ضد الإرهاب، لكن هذا التحالف المعلن ليس تحالفا عسكريا تقليديا وإنما ذو طابع سياسي هدفه تعقب الجماعات الإرهابية وضرب شبكاتها العالمية أينما وجدت، وتجفيف مواردها البشرية والمالية.

كما أصدرت الإدارة الأمريكية على المستوى المحلي قانونا جديدا لمكافحة الإرهاب أقره الكونغرس، وحمل التشريع الجديد العديد من الإجراءات القانونية للتحكم في الوضع مثل الاعتقالات بدون إذن قضائي، والمحاكمات العسكرية واعتراض البريد الالكتروني ومواقع الانترنت.[2]

هذه المخاوف المتزايدة مصدرها يتمثل في مقدرة التنظيمات الارهابية على اختراق دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة نفسها، وكذا قدرتها على احتواء الهجمات الأمريكية القاسية سواء كان ذلك في أفغانستان أو في العراق، لأنها لا تخوض معها حروبا تقليدية، كما استطاعت هذه التنظيمات أن تتحول من تنظيم هرمي مغلق إلى تنظيم مفتوح يضم مختلف الجنسيات ومنتشرا عبر كافة دول العالم وبأشكال مختلفة ومقدرتها على الاختفاء والذوبان داخل المجتمعات بسرعة كبيرة، وهي سائرة في تجنيدها لكل من يؤمن بفكرها ونهجها القائم على ضرب المصالح الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة في كل مكان وفي أي توقيت، مستغلين مشاعر

العداء في ذلك و تنامي الشعور بالظلم والتسلط من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على شعوب دول المنطقة العربية والاسلامية خاصة، ففي إحدى التقارير المقدمة من قبل الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كورت فالدهايم" (من عام 1972 إلى غاية 1981). أن حمل قسطا كبيرا من تفشي ظاهرة الإرهاب يعود الى عدة أسباب منها: ممارسة حق النقض من مجلس الأمن الدولي، وتهاون الدول الكبرى عن القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وتواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة الدولية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشاكل.(3)

وأمام هذه التطورات تمكنت الإدارة الأمريكية إلى حد كبير من وضع قضية الحرب على الإرهاب في مقدمة قضايا التعاون مع جميع دول الشرق الأوسط، بما فيها الدول العربية، على مستوى التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الإستخبارية، رغم محاولة بعض التيارات السياسية داخل الكونغرس المطالبة بفك الارتباط الاقتصادي مع الدول الشرق اوسطية البترولية والبحث عن مصادر أخرى للتموين في دول أسيا لكن هذا النداء غير صائب تماما لبقاء حاجة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة المتزايدة للطاقة والتي توفرها تلك الدول.

ونظرا لهول حادثة 11 سبتمبر فلقد تعاونت معها حتى الدول التي تصنفها الإدارة الأمريكية ضمن الدول "المارقة" مثل: سوريا و إيران و السودان، و جعلت من الحرب على الإرهاب المحور الرئيسي لتوجه سياستها الخارجية، وكل شيء يدور في فكها،" فكانت أحداث11 سبتمبر فرصة مناسبة لتيار اليمين المتطرف لتنفيذ مخطط الهيمنة الشاملة بالقوة السافرة"(4)، ولهذا التوجه مخاطره التي تكمن في التفسير الأمريكي المنفرد لظاهرة الإرهاب ،كما سلف الذكر، وهو الأمر الذي بات يهدد العديد من الدول، وكذلك العديد من المنظمات التحررية التي تكافح من أجل استقلالها، ولقد كان لتأثير أحداث 11 سبتمبر أيضا الأثر البالغ في تغيير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية والشروع في العمل على إعادة مراجعة وتقويم واسع لمهام المؤسسات الأمنية القائمة وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، حتى تتمكن من مجابهة التحديات الجديدة التي فرضت عليها، وهذا ما عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد في شهر جوان 2002 بقوله:

"انه ثبت عمليا أن استقرار الاعتماد على إستراتيجية الحربيين الإقليميتين. لم يعد ممكنا، وأنه بات منه الضروري الإعتماد على إستراتيجية جديدة تتلاءم مع ظروف ومتطلبات هذا القرن ".(5)

فاستطاعت الإدارة الأمريكية تمرير خطبها والتعبئة الدولية ضد الإرهاب، وإعلان خيارها العسكري المتمثل في الضربة الإستباقية، كإجراء وقائي لمنع تعرض أمنها القومي لمخاطر مماثلة لما حدث يوم 11 سبتمبر، خاصة بعد استغلال تعاطف دول ومنظمات العالم معها، و لقد تجاوز هذا التعاطف إلى حد الوقوف معها في الحرب الدولية على الإرهاب، رغم أن العديد من الدول كانت على دراية بأن الهجوم لم يكن مقصودا منه غير الولايات المتحدة، نتيجة لسياساتها المتحيزة دوما في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل وذلك با يجاد لها الذرائع والتستر الدائم على ممارساتها التوسعية الاستيطانية.

لقد حددت الإدارة الأمريكية الهدف وقررت أن تكون الحرب ابتداءا من الشرق الأوسط، فكانت أفغانستان المنطلق، هذه الدولة الصغيرة الممزقة بسبب ما خلفه من دمار شامل الاحتلال السوفيتي سابقا، وحكم نظام طالبان المتطرف لاحقا، فكانت الهدف لحملة عسكرية أمريكية، ومشاركة الحلف الأطلسي تحت حجة ضرب تنظيم القاعدة الذي يأخذ من هذه المنطقة منطلقا له، كما أن هذه الدولة يصنفها مشروع الشرق الأوسط ضمن النطاق الجغرافي المخصص له، ولقد استطاعت الولايات المتحدة أن تهزم قوات طالبان وتطردهم من الحكم، وتنصب حكومة بديلة له موالية للولايات المتحدة ولازال القتال بين قوات التحالف وحركة طالبان مستمرا دون أن يحسم الأمر إلى بعد، ثم انتقلت إلى العراق بتهمة دعم الإرهاب وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، واستطاعت أن تزيح نظام الرئيس صدام حسين واحتلال العراق وكل هذا للقضاء على الخطر في مكمنه قبل أن يصل إلى أراضيها، كما تدعي الإدارة الأمريكية.

لقد كان تطبيق خيار الضربة الاستباقية، بحجة القضاء على الإرهاب في جذوره، يحمل أهدافا وأبعادا سياسية أكثر من بعدها العسكري العادي، فقد كانت الغاية من ذلك هو تنفيذ أهداف إستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط، فإسقاط نظام صدام حسين وتدمير قواته العسكرية وقدراته النووية التي لم يثبت وجودها، هي حالة واضحة من استخدام خيار الضربة الاستباقية ليس لأهداف عسكرية بل لأسباب سياسية وإستراتيجية واقتصادية بحتة هدفها السيطرة التامة على حقول نفط العراق في الدرجة الأولى.

للعلم أن الاهتمام بموضوع الإرهاب واستغلال دعايته قد بدأ يأخذ اهتماما واضحا في السياسة الخارجية الأمريكية في بداية الثمانينات أي في عهد الرئيس "رونالد ريغان" وذلك حينما أعلن وزير الخارجية في ذلك الوقت "الكسندر هيغ" أن الإرهاب العالمي سيحل محل حقوق الإنسان.(6)

ولقد تحقق هذا المنظور إلى حد بعيد في السياسة الخارجية الأمريكية، نتيجة التحولات التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر حيث كان هذا الجانب يحظى باهتمام كبير إذ كانت الإدارة الأمريكية تستخدمه كورقة ضغط على الحكومات وجعلت منه شرطا أساسيا لتحسين علاقتها مع بعض الدول، غير أن مخلفات أحداث سبتمبر جعلها تتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان لصالح حلفائها الجدد، فعلى سبيل المثال تصف مراسلة (نيويورك تايمز) الأوضاع في أوزباكستان (التي تقع ضمن الدول المعنية بمشروع الشرق الأوسط الكبير) حليفة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب بقولها:

"في أوزباكستان وتحت حكم الرئيس إسلام كريموف، هناك أكثر من سبعة ألاف (7000) معتقل سياسي أكثرهم سجنوا لأسباب مثل إطلاق لحاهم أو توزيع منشور ديني، و قد سحقت المعارضة السياسية و لا توجد صحافة مستقلة، والقلة التي تجرؤ على الحديث فإنها باستمرار تتعرض للضرب و الاعتداء و الاعتقال أو أنها تجبر على مغادرة البلاد".[7]

هذا الوضع الذي كان سائدا في أوزباكستان لا يختلف عليه في بقية دول أخرى وجدت غطاء لممارساتها من أكبر دولة في العالم لتزيد في قمع شعوبها تحت حجة مكافحة الإرهاب.كما استغلت إسرائيل هذا الوضع للانتقام وضرب المقاومة في فلسطين و لبنان،ولقد لقيت هذه الإستراتيجية ردود فعل متباينة من قبل المجتمع الدولي، وكذا منظمة الأمم المتحدة في فترة إدارة الرئيس بوش خلال العهدة الرئاسية الأولى، ثم بدأ الخطاب الرسمي الأمريكي يقل حدة في اتخاذ هذا التعبير.

الحجج القانونية للضربة الاستباقية :

اعتبرت الضربة الاستباقية أو الوقائية محور إستراتيجية للأمن القومي في إدارة الرئيس بوش خلال العهدة الأولى لحكمه والتي خاض من خلالها حربين في أفغانستان والعراق. فلقد تم إعلان الحربين كعمل أمريكي انفرادي، تحت ذريعة مبدأ الدفاع عن النفس والعودة إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي نصت على انه لا يوجد في الميثاق الحالي ما يعيق اللجوء إلى الحق المشروع للدفاع عن النفس بشكل انفرادي أو جماعي، فيما لو وقع هجوم مسلح علي إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى حين تمكن مجلس الأمن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وحتى تجد لها تبريرا مقنعا حول تعبير"فيما لو وقع هجوما مسلحا" فان الإدارة الأمريكية ترى أن القانون الدولي لا يتطلب وقوع هجوم مسلح حقيقي وأن مبدأها الخاص بالضربة

الاستباقية – وهو امتداد للدفاع عن النفس- سيكون قيد التنفيذ، ويذكران جوهر مبدأ الدفاع عن النفس مصدره حادثة وقعت سنة 1837 بالقرب من شلالات نيا جارا، حيث هوجمت سفينة تدعى "كارولين" وتم إغراقها من قبل القوات البريطانية التي انتقلت إلى المياه الإقليمية من كندا، وكانت السفينة تستخدم من قبل مسلحين كنديين الذين كانوا يتهيئون لتنفيذ هجوم، ولقد تم تبادل بعض المراسلات الدبلوماسية بين وزير الخارجية الأمريكية حينها "دانيال ويبستر" ووزير خارجية بريطانيا"اشبيرتون" حيث أدى الأمر في النهاية إلى قبول مبدأ ويبستر حول القيام بضربة استباقية ضد سفينة المسلحين الكنديين في عملية دفاع بحتة عن النفس.

غير أنه بقيت عبارة "الخطر الوشيك" محل نقاش حول كيف يكون؟ وكم هو حجمه؟ ولم يحض مبدأ الضربة الاستباقية بالإجماع والتأييد العالمي، فقد صرح وزير العدل البريطاني "غولد سميث" في جلسة لمجلس العلوم في شهر ابريل 2004 قائلا:

"قد يسمح القانون الدولي باستخدام القوة للدفاع عن النفس لمنع هجوم وشيك، ولكنه لا يجوز استخدام القوة بالشكل الذي يرقى إلى درجة تنفيذ ضربة استباقية ضد تهديد بعيد الحدوث".

لأن الإدارة الأمريكية سبق وأن بررت مبدأ الضربة الإستباقية في وثيقة إستراتيجية للأمن القومي لعام 2002، حيث أبدت فيها أنه كلما كان الخطر أكبر كلما كانت المجازفة أخطر بعدم القدرة على فعل أي شيء، وبالتالي كلما زادت الحاجة لاتخاذ فعل متوقع للدفاع عن أنفسنا حتى ولو بقي مكان وزمان هجوم العدو غير مؤكدين، ولكي تتنبأ بتلك الهجمات المعادية من قبل و تحبطها فلابد للولايات المتحدة أن تتصرف بشكل استباقي عندما تدعو الضرورة لذلك .

فقد كان التفكير الأمني قبل أحداث 11 سبتمبر منحصرا في الهجوم الصاروخي على الولايات المتحدة، واستعدت له المؤسسات الأمنية العسكرية بسلسلة من الإجراءات منها منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، غير أن ضربات 11سبتمبر جعلت الإدارة الأمريكية تتخوف أكثر من احتمال توسع شكل الهجمات ووضعت في حسبانها صورتين من الهجوم: هما الهجوم المبطن (Cavet Attack) والهجوم الالكتروني (Cyber Attck)، ولأجل منع وقوع الهجوم المبطن وهو خصوصا تلك المحتملة الحدوث وتدمير أسلحة الدمار الشامل (WMD) التي توجد لدى الدول المارقة، حسب تعبير الإدارة الأمريكية، إذ يمكن إلقاء جهاز نووي خام (Clude Nuclear Divice) على مجمع سكاني واسع، أو إفراغ مادة كيماوية (Chimical Neuve Divice) وسط تجمع

حاشد من الجماهير، أو نشر فيروس بيولوجي، كل هذه الاحتمالات كانت قائمة قبل أحداث 11 سبتمبر و لقد كان السؤال الذي يطرح هو (إذا؟)، أما الآن فقد أصبح الانشغال لدى الإدارة الأمريكية يقع ضمن دائرة السؤال (متى؟)[8] ، وعليه تم إتباع عقيدة عسكرية جديدة قائمة على الإجهاض المبكر للهدف قبل أن يتطور إلى خطر، وتم اختيار العراق لتطبيق عليه هذا الأسلوب من الحلول للمخاطر التي تقول الإدارة الأمريكية أنها تهدد أمنها و استقرارها، و لقد أبلغ الرئيس بوش الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 سبتمبر 2002، بطلب منها تفويضا لشن الحرب على العراق، وذلك بعد أن صادق الكونغرس يوم 10 أكتوبر 2002، على استعمال القوة العسكرية للدفاع عن أمن الولايات المتحدة .[9] كما لم يفت إدارة الرئيس بوش أن تربط بين تنامي ظاهرة الإرهاب وغياب الممارسة الديمقراطية في دول المنطقة.

ولقد شجعت العديد من التقارير الأمنية إدارة "بوش" على مواصلة هذا النهج، فقد قامت مجموعة مستقلة برئاسة "مادلين أولبريت" وزيرة الخارجية سابقا برعاية مجلس العلاقات الخارجية في 2005، بإعداد تقرير للبحث فيما إذا كان دعم الديمقراطية يحقق المصالح المفضلة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وإذا كان كذلك كيف يمكن للولايات المتحدة تنفيذ مثل هذه السياسة؟ وقد توصلت كذلك المجموعة إلى أنه رغم الصعوبات والمخاطر القصيرة الأجل إلا أن الديمقراطية هدف مرغوب فيه لدى دول الشرق الأوسط، رغم أن الديمقراطية تنطوي على مخاطر محددة، فإن رفضها يحمل مخاطرأخرى بعيدة المدى، غير أن الديمقراطية التي تريدها الولايات المتحدة فهي نابعة من إيديولوجياتها وقناعاتها السياسية وأهدافها الإستراتيجية، ولا تمت بصلة إلى ظروف المنطقة ومتطلبات المرحلة وخصوصية كل مجتمع في الشرق الأوسط .

نستنتج مما سبق أن عقيدة الحرب على الإرهاب استمرت وأصبحت قناعات راسخة لدى الإدارة الأمريكية، إذ جاءت تقارير البنتاغون خلال عامي 2005ـ 2006، عن تصميم القيادة الأمريكية بمواصلة الحرب على الإرهاب، ولم تتراجع تقارير وزارة الدفاع عن هذا الخيار في تبنيها للضربة الاستباقية الذي استحدث وفق إستراتيجية الأمن القومي عام 2002، واستمرت في نفس النهج، حيث أكد تقرير الأمن الوطني الأمريكي لعام 2006،على أن "الولايات المتحدة أمة في حرب" ودخل هذا المخطط حيز التنفيذ ابتدأ من خريف 2006، إذ تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحطيم أهداف لا تصل إليها بوسائل أخرى باستخدام السلاح النووي، لأن سياسة الردع أدت إلى الفشل ولابد من فسح المجال إلى السلاح سواء كان تقليدي أو نووي للتدخل، أعلن عن هذه الوثيقة من قبل الإدارة

الأمريكية في شهر مارس 2006، لأجل التخطيط للقوات العسكرية ووضع الإستراتيجية الضرورية للسنوات المقبلة ،[10] ولقد ورد في التقرير صعوبة التنبؤ بالتحديات الأمنية في ظل بيئة متغيرة تتميز بعدم اليقين في القرن الواحد والعشرين، خلافا للظروف التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة ومن أهم العبارات الواردة في هذا التقرير:

"يمكننا تحديد الاتجاهات ولكن لا يمكننا التنبؤ بأحداث معينة بدقة...علينا أن نخطط والمفاجأة في عقولنا"

وتتمثل هذه المتغيرات لدى القيادة الأمريكية في التحول: من القدرة على الردع استنادا إلى قاعدة مقاس واحد يناسب الجميع إلى قاعدة الردع المفصل على مقياس القوى المارقة وشبكات الإرهاب والقوى المنافسة، ومن الاستجابة بعد الأزمة (رد الفعل) إلى الأعمال الوقائية، ومن "نموذج التخطيط القائم على التهديد" إلى نموذج "التخطيط القائم على قدرات" و"من التخطيط في وقت السلم إلى التخطيط السريع التكيف"، وبقيت وثائق وزارة الدفاع تؤكد على استمرار الفعل الانفرادي إذا كان ذلك ضروريا، وهو الأمر الذي أكدته الخطة الوطنية الإستراتيجية في الحرب على الإرهاب الصادرة في شهر فبراير 2006، التي أكدت أن الولايات المتحدة تقود تحالفا يضم أكثر من 80 دولة لمحاربة التطرف والعنف ولكنها ستعمل منفردة عند الضرورة، وتستخدم ما بقى في حربها حتى الأسلحة النووية إن تطلب الأمر لذلك.[11]

هذا التطور الخطير في العقيدة العسكرية الأمريكية أصبح عامل تهديد للسلم والأمن العالميين أكثر منه وسيلة لإحلال الاستقرار والأمن وهذا التوجه من المرجح أنه سيميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

مواقف الدول الإقليمية :

البداية تكون من المنطقة العربية لأن الإدارة الأمريكية وضعت الحالة العربية على سلم أولوياتها، فلقد وجدت الحكومات العربية التي أعلنت تأييدها للحملة الأمريكية ضد الإرهاب صعوبة في أن توفق بين مفهومها للإرهاب وبين المفهوم الذي تتبناه الولايات المتحدة، وتحاول فرضه بنفس المنطلقات التي لديها الى بقية دول العالم، ليصبح الأساس السياسي والقانوني الذي يجب أن تلتزم به حكوماتها .

والإدارة الأمريكية لا تكتفي بمطالبة هذه الدول بتقديم المعلومات الاستخبارية والتعاون مع الإدارة الأمريكية في القضايا الأمنية، ولكن تلزمها بضرورة

محاربة من تحددهم الولايات المتحدة في قائمة الإرهابيين، ولقد ساير مجلس الأمن الأطروحات الامريكية وأصدر العديد من الإجراءات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتعلقة بوقف تمويل الأعمال الإرهابية ومحاربتها.

كما نص عليها قرار مجلس الأمن 1373 الذي صدر تحت عنوان "مكافحة الإرهاب" وبعد ذلك اصدر مجلس الأمن المعايير التطبيقية للقرار التي حددها في ثلاثة عشرة (13) بندا وضعت على شكل استفسارات مركبة، على الحكومات المختلفة الإجابة عليها، كما شكل المجلس لجنة لمتابعة مدى تجاوب الدول مع القرار، والذي وضع تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ورغم محاولة العديد من دول المنطقة مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بفتح نقاش على مستوى الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الدول الأعضاء حول تحديد مفهوم الإرهاب، إلا أنها رفضت ذلك وبدأت هذه المطالب تهفت وتتراجع، ولم يتم وضع تعريف مشترك وشامل ومحدد المعايير للإرهاب ولا تحديد وتوضيح ما تقوم به المقاومة في العديد من دول العالم من أجل حريتها واستقلالها، الذي سبق وحدده القرار الأممي رقم 3246 بتاريخ 29 نوفمبر 1974، حيث أكد على شرعية الكفاح المسلح في سبيل تقرير المصير والاستقلال، وكذا القرار3314 الصادر في 14 ديسمبر 1974، الذي يقر أيضا للشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو أي شكل من أشكال الهيمنة الأجنبية بحق الكفاح المسلح من أجل الإستقلال، ويكمن رفض الإدارة الأمريكية الدخول في هذا النقاش حول تعريف مفهوم الإرهاب لكي لا تعيد النظر في سياستها المساندة لإسرائيل المدانة في أعمال إرهابية كثيرة، وكذا رفض إخراج المقاومة الفلسطينية الممثلة في حركتي حماس والجهاد، وكذا المقاومة اللبنانية الممثلة في حزب الله من قائمة المنظمات الإرهابية التي وظفتها تضامننا وتأييدا للنهج الإسرائيلي.

هذا الأمر أبقى على اتهام دول في المنظمة من قبل الإدارة الأمريكية برعايتها للإرهاب، ومصدر تهديد لجيرانها عبر تقديم الأسلحة والتدريب والمشورة، وتأتي في مقدمة هذه الدول إيران التي تتهمها بدعم الميليشيات الشيعية العراقية، كما تتهم سوريا بشكل مباشر بالتنسيق والدعم اللوجستي لحزب الله اللبناني، ودعمها المقاومين المسلحين البعثيين في العراق والسماح للمقاتلين الأجانب بالدخول إلى العراق عبر حدودها، رغم إعلان الحكومة السورية استعدادها التام للتعاون مع الإدارة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، إلا أن الخلاف بين الدولتين حول هذه المسائل لا يزال قائما.

ضف إلى ذلك فإن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بكل ديمقراطية لم يغير رأي الإدارة الأمريكية التي لا تزال تعتبرها حركة إرهابية، وهذا الأمر تختلف فيه أغلب الدول العربية والإسلامية مع الإدارة الأمريكية.

نستنتج مما سبق أن السياسة الأمريكية المنتهجة في محاربة الإرهاب عاملا آخر في تعطيل وإفشال بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تبنته الولايات المتحدة، مما يزكي ثقافة العنف والإكراه ويوسع دائرة الصراع في مناطق كثيرة من العالم وليس في الشرق الأوسط فقط.

الاستراتيجية المعتمدة :

ورغم هذه المآخذ في السياسة الأمريكية وأمام هذه التطورات إلا أنها استطاعت إلى حد كبير في جعل قضية الحرب على الإرهاب تأتي في مقدمة قضايا التعاون مع جميع دول الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالجوانب الأمنية بما فيها تلك التي تصنفنها ضمن الدول "المارقة"، وتقوم إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب في التركيز على استهداف الجماعات الإرهابية في مواطنها الأصلية قبل أن تقوم هذه الجماعات باستهداف الأراضي الأمريكية حسب قولها، وتركز هذه الإستراتيجية في عمومها على تحقيق الأهداف الآتية:

- إلحاق الهزيمة بالمنظمات الإرهابية عن طريق محاربتها في معاقلها وضرب قيادتها ومراكز اتصالاتها.
- منع المنظمات الإرهابية من الحصول على أي دعم من أي دولة، سواء بالمال أو السلاح أو التدريبات.
- العمل على تغيير الظروف التي تستغلها التنظيمات الإرهابية وتوظيفها لتبرير أعمالها، ويدخل في هذا الإطار "مشروع الشرق الأوسط الكبير" في جانبه المتعلق بالإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي والتحرر الاقتصادي.
- الدفاع عن الولايات المتحدة ومواطنيها ومصالحها في الداخل والخارج من خلال وضع برامج مشتركة لمكافحة الإرهاب وقد بلغ عدد الدول التي قبلت التعاون مع الإدارة الأمريكية في هذا المجال 90 دولة.[12]

ورغم كل هذه الإجراءات فلازال الإرهاب "بمفهوم الولايات المتحدة" يضرب في أفغانستان والعراق ومناطق أخرى في العالم وليس في استطاعتها إيقافه، بل بالعكس يرى العديد من المتتبعين أن هذه الإجراءات المتخذة قد تكون عاملا مساعدا على توسيع دائرته مع تزايد مشاعر الكراهية لها في الدول العربية والإسلامية بل في العالم بأسره،

نذكر على سبيل المثال المنعرج الذي أخذته العلاقات الأمريكية السعودية وما قام به التيار المحافظ داخل الإدارة الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر، ليصعد من حدة انتقاداته للمملكة العربية السعودية، وصلت إلى حد اتهامها بأنها مسؤولة بشكل أو بآخر على تلك الهجمات، وتحولت كل المؤسسات السعودية إلى موضوعات للبحث والتحقيق والإنتقاد من قبل صناع القرار والعديد من مراكز الدراسات الأمريكية، الذين اعتبروا أن القاعدة الخلفية للعنف المتنامي والتطرف مصدره المملكة العربية السعودية متهمين مؤسساتها الخيرية بتمويل الإرهاب وأنظمتها التعليمية بتخريج المتطرفين وقوانينها الإسلامية بعلامة على التخلف، رغم ما تمثله العربية السعودية من أهمية بالنسبة لتدفق للنفط إلى الولايات المتحدة والعالم وكذا السوق الواسع للسلاح الأمريكي .

واستمرت الإدارة الأمريكية تركز في سياستها الخاصة بمكافحة الإرهاب إنطلاقا من مفهومها وقناعاتها الخاصة رغم توسع دائرة الاتفاقات الدولية لحصر الظاهرة فإن هذه الجهود ما تزال ذات طابع علاجي أي أن المكافحة تأتي ما بعد الحادث الإرهابي، وانحصر الجانب الوقائي في شقه الأمني فقط وإهمال الإجابة عن سؤال أساسي هو: لماذا تم القيام بهذا الفعل ؟

لذا فإن الحرب على الإرهاب ستستمر وستخصص لها أموالا باهظة وستستمر الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها وتعبئتها للمجتمع الدولي وفق استراتيجيتها الآتية:

- استمرارها في الحرب على الارهاب ولن تتوقف بانسحابها المقرر من أفغانستان، وستواصل الولايات المتحدة توظيف مختلف الوسائل العسكرية المتطورة التي تمتلكها، وتسخيرها في ملاحقة التنظيمات "التي تصفها الإدارة الأمريكية بالإرهابية" ، أينما وجدت.
- العمل على تعزيز التنسيق المخابراتي مع الدول" المعتدلة" لأجل منع هذه التنظيمات من إيجاد تواجد قوي لها في أماكن أخرى من العالم.
- استحداث المزيد من المؤسسات الفكرية المتخصصة في محاربة الارهاب وتمويلها وتدريب مواردها البشرية.
- تتبع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية من أجل تحديد اتجاهات الهجمات الإرهابية المحتملة .

- استخدام العقوبات الاقتصادية والإجراءات الجزائية الأخرى ضد الدول والمنظمات التي تتورط في دعمها للارهاب
- مواصلة اعتقال "المتشددين" الذين يتم القبض عليهم بتهمة الارهاب.
- الابقاء على الخيارين الاستراتيجيين الأمريكيين التقليديين: الردع والاحتواء في سياستها الخارجية في تعاطيها مع الارهاب.
- تكثيف استخدام الطائرات بدون طيار، في تصفية المشتبهين بالإرهاب لفعاليتها وقلة خسائرها البشرية والمادية.

والخلاصة التي يمكن استنتاجها من خلال كل ما سبق فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مجال أمنها القومي سيعاد بنائه على نحو يجنبها الخوض في حروب عسكرية مباشرة وانتهاج بدائل سياسية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية مستحدثة تمكنها من الابقاء على هيمنتها وريادتها للعالم.

لكن هل هذا التحول الجديد في المقاربة الأمنية الإستراتيجية للإدارة الأمريكية، في محاربتها للإرهاب، سيمكنها من إعادة بناء الثقة المفقودة لدى شعوب الدول العربية والإسلامية، دون تحديد مدلول كلمة "الارهاب"؟

قائمة المراجع :

1– أستون ب، كارتر ،ويليام ج .بيري،الدفاع الوقائي :إستراتيجية أمريكا جديدة للأمن. ترجمة : اسعد حليم، الطبعة الاولى، القاهرة:مركز الأهرام للترجمة و النشر ، 2001،ص .24

2- أحمد إبراهيم محمود ،" الإرهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية "، السياسة الدولية.عدد 147، يناير 2002، ص 49

3- إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي. الطبعة الاولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1990، ص52 .

(*) اليمين المتطرف أو تيار اليمين الجديد أو المحافظين الجدد: تيار فكري نخبوي بدأت بوادر ظهوره في فترة الأربعينيات حين رفضت بعض رموزه التي كانت تنتمي حينها إلى التيار الليبرالي على الليبرالية الأمريكية بسبب موقفها من الرفاهية والتعامل مع الإتحاد السوفيتي، ثم بدأ الظهور الفعلي لهذا التيار في فترة الستينيات الذي عرف معارضة شعبية واسعة لحرب الولايات المتحدة على فيتنام، فحدثت قطيعة بين رموز هذا التيار مع الليبرالية، بعد مراجعة معمقة لأفكارها في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات.

4 - يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي:مشروع الشرق الاوسط الكبير.الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع،2007، ص.196

5 – عثمان كامل حسين وآخرون ، الطريق إلى الحرب. الطبعة الاولى،القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2003، ص 24.

6 –James de derian , Antidiplomacy : Space, Terror , Speed and War. London : Cambridge, MA black well 1992,p73

7– أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 سبتمبر . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004، ص262.

8- إسماعيل الشطي: تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2004،ص144 .

9– التقرير الاستراتيجي العربي 2003،2002 ،" التدخل العسكري الأمريكي في العراق "،ص69.

10– Hans M. Kristensen, " Le concept de « Perpition » dans la stratégies de sécurité national des Etat Unis,". défense national et sécurité collective, N° 7 Juillet 2006, p46 .

11 -.Op.cit, p53

12- التقرير الاستراتيجي، 2005 -2006، "الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة الرئيس " بوش" ص 92، 93.